

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، حسين السكران

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٢١٣٢

المميز :-

نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ قدم نائب عام الجنايات الكبرى هذا التمييز للطعن في
قرار محكمة الجنايات الكبرى الصادر في القضية الجنائية رقم (٢٠١٤/٧٥٧) تاريخ
٢٠١٤/١٠/٢٢ المتضمن : تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جنائية
هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية
للحياء العام وفقاً للمادة (٣٠٥) من قانون العقوبات وإدانته بها بوصفها المعدل والحكم
عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إن أفعال
المميز ضده قد استجمعت كافة أركان وعناصر جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام
المادة (٢/٢٩٨) عقوبات المسندة إليه ، وإن بينة النيابة العامة جاءت
قانونية ومتسادة وتثبت ارتكاب المميز ضده للجنائية المسندة إليه .

٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون على الوقائع وذلك بتعديلها لوصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً للمادة (٣٠٥) عقوبات حيث ثبت من أقوال المميز ضده أمام الشرطة واعترافه الواضح والصريح أمام المدعي العام بأنه قام بضم المجني عليها والتصق جسمه من الأمام بجسمها وقام بتقبيلها على عنقها وكذلك قام بالتحسيس على ثديها من فوق الملابس وعليه فإن أفعاله تلك تشكل جناية هتك العرض كونها قد استطلت إلى عورة من عورات المجني عليها التي تحرص هي وسائر الناس على صونها والذود عنها وذلك وفقاً لما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز في العديد من قراراتها .

٣. القرار المميز مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والفساد في الاستدلال .

الطلب :-

١. قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢. وفي الموضوع ، قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى القانوني .

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٢/٤/٢٠١٤/١٦٨٦) قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداورة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمّة : -

جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات .

الوقائع : -

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة إلى وجود علاقة غرامية بين المجني عليها المولودة بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٠ والمتهم وبتاريخ ٢١/٤/٢٠١٤ هربت من منزل ذويها بالاتفاق معه حيث استغل صغر سنها واستدرجها إلى ساحة خالية في منطقة سكناء وفي جوف الليل قام بحضنها والتصق جسمه من الأمام بجسمها من الأمام وقبلها على عنقها وحسّس على تديبها وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بالتدقيق في أوراق هذه القضية وكافة البيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة أن وقائعها الثابتة تتلخص بأن المتهم على علاقة غرامية مع المجني عليها مواليد ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٠ حيث تعرف عليها عن طريق (الفيس بوك) وبتاريخ ٢١ / ٤ / ٢٠١٤ وبحدود الساعة السابعة والنصف مساء قابل المتهم المجني عليها في ضاحية الرشيد وأخبرته بأنها هاربة من بيت أهلها حيث ركباً معاً إحدى سيارات التكسي وتوجها إلى ضاحية الاستقلال وجلسا في ساحة موجودة هناك حتى الصباح وأثناء وجودهما معاً كان المتهم يمسك بيد المجني عليها كما قام بوضع يده على رقبتها من الخلف كما قامت هي بوضع رأسها على كتفه ووضع يدها على ظهره من الخلف كما وقام المتهم بتقبيلها على رقبتها والتحسيس على صدرها من فوق الملابس وفي الصباح توجه المتهم إلى إحدى البقالات لشراء دخان حيث غادرت هي المكان ولدى وصولها إلى منطقة ضاحية الرشيد عثر عليها والدها وقام باصطحابها إلى الشرطة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

التطبيق القانوني :-

وجدت المحكمة أن من المستقر عليه فقهاً وقضاً أن الفارق بين جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المواد من (٢٩٦ - ٢٩٩) من قانون العقوبات وجريمة المداعبة المنافية للحياء المنصوص عليها في المادة (٣٠٥) من القانون ذاته يكمن في جسامه الفعل المادي ومقدار الفحش الناتج عن تصرفات وأفعال الجاني الذي يقع على المعتدى عليه فإذا استطالت تلك التصرفات والأفعال إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرص سائر الناس على سترها ولا يدخرون وسعاً في صونها فالجريمة هتك عرض وأن بقي الفعل بدرجة اللمس والمداعبة من غير المساس بالعورات فالجريمة هي فعل مناف للحياء .

وفي الحالة المعروضة فإن المجني عليها وكذلك المتهم قد أكداً أنهما على علاقة غرامية وأنها التقت بالمتهم وركبا معاً في تكسي وتوجها إلى منطقة الاستقلال وجلسا في إحدى الساحات وقام المتهم بحضن المجني عليها وتقبيلها على رقبتها ووضع يده على صدرها من فوق الملابس دون المساس بعوراتها الأمر الذي يترتب عليه أن فعل المتهم تجاه المجني عليها يشكل جرم الفعل المنافي للحياء بحدود المادة (٣٠٥) عقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة الأمر الذي يتعين معه عدالة وقانوناً تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (٣٠٥) عقوبات .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ولقناعة المحكمة التامة لما توصلت إليه فإنها قررت ما يلي :-

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم
من جنابة هتك العرض
خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء
بحدود المادة (٣٠٥) عقوبات .

ثانياً : عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم
بجثة المداعة المنافية للحياء بحدود المادة (٣٠٥)
عقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف وحيث أمضى المتهم العقوبة المحكوم بها موقوفاً
فتقرر المحكمة اعتبارها منفذة بحقه .

وعن أسباب التمييز :-

والقائمة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة من جنابة هتك
العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات إلى جثة المداعة المنافية للحياء
بحدود المادة (٣٠٥) من القانون ذاته .

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى توصلت وبقرارها المميز إلى وجود
علاقة غرامية بين المتهم والمجني عليها
مواليد ٢٠٠٠/٧/٢٦ وإنه
وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٢١ وبحدود الساعة السابعة والنصف التقت المجني عليها بالمتهم
وأخبرته أنها هاربة من منزل ذويها وركبا إحدى سيارات التوكسي إلى ضاحية الاستقلال
وجلسا في ساحة موجودة هناك حتى الصباح .

وإنه وأثناء وجودهما كان المتهم يمسك يد المجني عليها وقام بوضع يده على
رقبتها من الخلف وقامت هي بوضع رأسها على كتفه وبدها على ظهره من الخلف كما
قام المتهم (بتقبيلها على رقبتهما والتحسيس على صدرها من فوق الملابس) .

وحيث نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبصفتها محكمة موضوع تستقل بوزن
البينة وتقديرها واستخلاص الوصف السليم لواقعة الدعوى من خلال وقائع الدعوى
وبيناتها ودون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دامت أن البينات المقدمة
تؤدي إلى النتيجة المستخلصة .

وحيث إن محكمة الجنايات توصلت ووفق اجتهاد محكمة التمييز إلى أن الفارق
بين جريمة هتك العرض والفعل المنافي للحياء يكمن في جسامة الفعل .

فإن استغلال الفعل إلى ما يعتبره المجتمع من العورات التي يحرض سائر الناس على صونها والذود عنها فإن الفعل يكون جريمة هتك العرض وإن بقي الفعل بحدود اللبس والمداعبة دون المساس بالعورات فالفعل يعتبر جريمة فعل مناف للحياء .

وإن أفعال المتهم لا تشكل جنائية هتك العرض بالمعنى المقصود بالمادة (٢٩٨) من قانون العقوبات كما ذهبت إلى ذلك النيابة العامة في إسنادها وإنما تشكل جرم الفعل المنافي للحياء بحدود المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات وبذلك فإن القرار المميز إذ انتهى إلى تعديل وصف التهمة إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء يكون قد صادف صحيح القانون (انظر ج ١٢٤٧/٢٠١٤ تاريخ ٢١/٩/٢٠١٤) .

لذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢/٣/٢٠١٥ م .

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو



عضو



lawpedia.jo

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / غ . ع

